التوجيه الدلالي لبلاغة القصر في كتاب "دلائل الإعجاز" للجرجاني

A semantic approach to the rhetoricality of alqasr in Aljorjani's book « miraculous insights»

جعفر لعزيز ابن محمد: طالب باحث في سلك الدكتوراه بالمدرسة العليا للأساتذة، مختبر الكتابات الأدبية، جامعة محمد الخامس، المغرب

JAAFAR LAAZIZ BEN HAMED: PhD researcher student at the École Normale Supérieure, Literary Writings Laboratory, Mohammed V University, Morocco

Email: Jaafarlaaziz@gmial.com

الملخص:

تقوم هذه الدراسة على الاقتراب من إشكال أساس، متجلّ أساسا في بيان دلالة القصر لدى "عبد القاهر الجرجاني"، في كتابه دلائل الإعجاز، وذلك بالبحث عن وظائفها وتجلياتها ومعانيها لديه. مع السعي إلى توجيه شواهدها الدلالية التي استدل بها، وبيان طريقة توجيهه الدلالي لهذه الشواهد الشعرية والقرآنية. وقد تمت الإجابة عن إشكال البحث، باستخدام آليات المنهج التحليلي والوصفي، من خلال وصف ظاهرة القصر لدى الجرجاني، وتحليل الشواهد والأدلة التي استدل بها، واستفدنا أيضا من آليات المنهج الاستقرائي، بغية استقراء طريقة توجيه الجرجاني لبلاغة القصر. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن "إنما"، تدل على دلالاتٍ متعددةً، أجَلّها إفادتها التعريض، ومجيئها لخبر لا يجهله المخاطب، ودلائل أخرى يحكمها مقتضى السياق، وأن "ما" و"إلا" ولطائفها ولم تَنَلا الحظ الأوفر عند الجرجاني بخلاف لفظة "إنما" التي أقر على أنَّ معانيها عجيبة، والعجيب فيها أنها لا تكاد تنتهي. واتضح أن الغاية من اهتمام الجرجاني "بإنما" كثيرا، هو التأكيد على المزية في إعجاز القرآن الكريم، تظهر في نظمه.

الكلمات المفتاحية: القصر، البلاغة، الاختصاص، المعنى، المزية، التوجيه الدلالي، بلاغة القصر، دلائل الإعجاز، الجرجاني

Abstract:

The present research deals with a central problematic which is best percieved in the significance Alqasr in Aljorjani's book "miraculous insights". this study sheds the light on the functions, manifestations and significance of Alqasr through a number of semantic evidances, quoranic and poetic quotes of Aljorjani. The central problematic of this resedarch was dealt with via the descriptive and analetical approaches describing Aljorjani's phenomenon of Alqasr by analysing the evidances that he showcased. The inductive method was also deployed in an attempt to understand Aljorjani's rhetoric Alqasr.

The research decoded a number of fascinating results such as the multiple meanings of just as it appears in a counter meaning to the one

expressed, besides other meanings governed by specific or various contexts. to Aljorjani, “” has a limitless magical significance that is best protrayed in quoranic verses making it a divine source of linguistic miracle.

Keywords: Alqasr, rhetorics, domain, meaning or significance, semantic approach, rhetoricality of Alqasr, miraculous insights, Aljorjani.

المقدمة:

إن مدار الدراسة هو الاقتراب من إشكال أساس، يتجلى في التعرف على كيفية توجيه "عبد القاهر الجرجاني" لدلالة القصر في مصنفه "دلائل الإعجاز"، من خلال تتبع مختلف مسائلها وقضاياها بالكتاب، ومحاولة بيان مدلولاتها، وإظهار أثرها الدلالي في تحقيق المزية في اللفظ والمعنى، وذكر إسهامها في الإجابة عن سؤال الدلائل الإعجازية في القرآن الكريم، وكونها أيضا محققة لشعرية الشعر العربي، إن دلالة القصر والاختصاص، لم تحظ باهتمام الدارسين كثيرا، ولم يُلتفت إلى ما تضمره من الدلالات البلاغية في الخطابات، ومن ثمة، إن البحث يسعى إلى التعرف على التوجيه الدلالي لبلاغة القصر، والإسفار عن أثرها في تحقيق المعنى وتبليغه إلى السامع.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة البحث في التعرف على أثر المقومات اللغوية في بناء المعنى، وإيصاله إلى المتلقي، الشيء الذي جعلنا نقترب من مقوم البلاغة في علم المعاني، بتخصيص ظاهرة القصر، بوصفها ظاهرة قلّت فيها الدراسات كثيرا، فكان الأساس هو أن نتعرف على أثر بلاغة القصر في تحقق المعنى لدى "الجرجاني"، وبيان التوجيهات التي قدمها لهاته الظاهرة، وتفرعت من هذه المشكل تساؤلات جوهرية، تسعى أساسا إلى الإجابة عن إشكال البحث، ونطرحها على الشكل الآتي: ما دلالة القصر لدى الجرجاني؟ وما لطائفها البلاغية؟ وما أثرها في توجيه المعنى؟ وما التوجيهات الدلالية التي قدمها "عبد القاهر الجرجاني" لهذه الظاهرة؟ وما مظاهر مزيتها؟ وما الشواهد والأدلة التي قدمها الجرجاني، في بيان دلالاتها ومعانيها البلاغية؟ وما الأسس التي انطلق منها الجرجاني في توجيهه لمداليل "إنما"، و"ما" و"إلا".

منهج الدراسة:

استفدنا في هذه الدراسة بغية تحقيق إشكالها والإجابة عن تساؤلاتها من آليات وطرائق المنهج الوصفي والتحليلي، الظاهر أساسا في وصف دلالة القصر كما هي مذكورة في كتاب الدلائل، وتحليل أهم معطياتها ومسائلها، كما تتبعنا أيضا منهجا استقرائيا يهدف إلى استقراء كيفية توجيه "عبد القاهر الجرجاني" لدلالة القصر في الدلائل، وأثرها في بناء المعنى وإيصاله إلى المتلقي.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذا البحث في التأكيد على أهمية أسلوب القصر في مبحث علم المعاني، وأثره الظاهر في تبليغ المعنى، واستمالة المخاطب، واستهوائه، وفي كونه أيضا أسلوبا وظاهرة بلاغية مهملة، لم تحظ باهتمام كبير من قبل الدارسين البلاغيين، وعدم الالتفات إليها كان سببا رئيسا في كتابة هذه الدراسة، للإجابة عن إشكال ظاهر في مظاهر المزية في أسلوب القصر أو الاختصاص. وقد وجدنا بعض الدراسات السابقة، القريبة من موضوع دراستنا، تناولت أسلوب القصر من وجهته البلاغية مرتبطا بالقرآن الكريم، مثل: "ظاهرة الحصر والقصر مفهوما وبلاغة في إطار القرآن الكريم"، وهي رسالة دكتوراه "للنسرين طاهر"، واتسمت دراستها بالشمولية، انطلاقا مما أشار إليه البلاغيون بعد الجرجاني، ودراسة أخرى للدكتور "صباح عبيد درانة" في كتابه: "أساليب القصر في القرآن الكريم، وأسرارها البلاغية"، وجمع فيها بين أراء الجرجاني، وأراء من بعده، وحدد فيها بعض أسرارها.

أهداف الدراسة:

للبحث أهداف عديدة، تظهر في محاولة الوصول إلى معرفة أهم معاني ظاهرة القصر أو الاختصاص لدى "عبد القاهر الجرجاني" في "دلائل الإعجاز"، والتعرف على لطائفها ونكتها البلاغية، وبيان أثرها في توجيه المعنى وبنائه داخل الخطاب. وتهدف الدراسة أيضا إلى توضيح معاني "إنما" اللطيفة والبديعة، خاصة وأنّ الجرجاني جعل دلالاتها عجيبة لا متناهية، فهي تأتي على مداليل مختلفة، يتم استجلاؤها حسب مواضع ورودها وسياقات مجيئها في الخطاب، وتهدف أيضا إلى التأكيد على أهمية العلم بالمقومات اللغوية في استطلاع ما أضمر في النصوص المقدسة، واستيضاح غوامضها وخفاياها، وإبداء بواطنها وتعيينها.

أولا: مفهوم الحصر والقصر عند البلاغيين:

إنّ تحديد المصطلحات ميزة جوهرية في كل علم وحسب التعبير المشهور هي مفاتيح العلوم، ومن اللازم تحديد مادة الحصر والقصر في اللغة والاصطلاح:

1. لـــغة:

تدور الدلالة اللغوية للحصر والقصر في المعاجم العربية على الحبس والمنع، وهي دلالة مشتركة بينهما، فالنسبة لمادة "حصر"[1] فمنه قولنا: "حصرتم حصراً أي حبستم والله حاصرُ الأرواح في الأجسام، وأحصر الحاج إذا حبسوا عن المضي بمرض، أو خوف، مثل قوله تعالى فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)[البقرة: 196]. وقال "الفراء" (تـ207هـ) في معاني القرآن: «العرب تقول للذي يمنعه من الوصول إلى إتمام حجه أو عمرته خوف أو مرض، وكل مالم يكن مقهورًا كالحبس والسجن (يقال للمريض) أحصر، وفي الحبس والقهر: قد حصر»[2]، وفيما يخص مادة "قصر"[3]، فمثل قوله تعالى: "حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ" [الرحمن: 72]؛ أي محبوسات في خيام مقصورات على أزواجهن في الجنة.

2. اصطـــلاحـا:

أما دلالة الحصر، أو القصر، أو الاختصاص في الاصطلاح فهي: "تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص"، وقد عرفه "بهاء الدين السبكي" في عروس الأفراح بقوله: "هو تخصيص أمر بآخر بإحدى الطرق الأربع"[4]. وفي الحديث عن طرق الحصر وجدنا اختلافاً بين العلماء في عددها،

---

(1) ابن فارس بن زكريا(تـ395هـ)، معجم مقاييس اللغة تحقيق: عبد السلام هارون، مادة (حصر) ج (2)، ص72، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر أحمد الزمخشري(تـ538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، جـ(1)ص192، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(تـ370هـ)ومعجم تهذيب اللغة،، تحقيق: رياض قاسم زكي، المجلد(أ-خ)ص839، نفس رأي ابن منظور في لسان العرب.

(2) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (تـ 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

(3) مقاييس اللغة لابن فارس ج (5) ص96}، تهذيب اللغة للأزهري {المجلد(ض- ف)ص2973، أساس البلاغة للزمخشري، ج 2، ص41}.

(4) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ص393.

فهناك من جعلها أربع طرق، أمثال" يعقوب السكاكي" (تـ626هـ)، وبهاء الدين السبكي جعلها ست طرق، وأوصلها السيوطي في الإتقان إلى أربعة عشرة طريقة.[1]

وعليه فَكُتبُ البلاغة- بداية من "السكاكي" مرورا بالشروح إلى الآن-لا تخرج عن معنى هذا التعريف، وإن اختلفت كلها في الصياغة والتعبير فلا يجعلها بعيدة متنافرة ومفارقة؛ بل هي متضافرة متناسبة فيما بينها سواء عند المتقدمين أو المتأخرين، وقَلَّ ما نجد بعض البلاغيين يخرجون عما ذُكِرَ بحذف أو زيادة.[2]

والحصر والقصر ضمن مبحث علم المعاني في البلاغة، ولعدم ذكرنا لمباحث القصر، والتفصيل فيها نلخصها في قول الناظم عبد الرحمن بن صغير الأخضري رحمه الله تعالى:

تخصيص أمرٍ مطلقا بأمرٍ هو الذي يدعونه بالقصر

هو في الموصوف والأوصاف وهو حقيقي، كما إضافي

لِـ(قلب)، أو(تعيين)، أو(إفراد) كـ(إنما ترقى بالاستعداد)

وأدوات القصر(إلا)، (إنما)، عطف، وتقديم، وما تقدما[3]

الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص[4]:

بعدما تحدثنا عن الدلالة اللغوية والاصطلاحية لهذه المفاهيم، لا بد أن نورد هل ثمة فارق جوهري بينهم أم أنها مصطلحات لها نفس المعنى، وقد تحدث البلاغيون عن هذا الإشكال، ووقع

---

[1] جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (تـ911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، جـ4، ص1565.

[2] المفتاح للسكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، ص ص288-306، التلخيص للقزويني، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، صص138-150، الإيضاح للقزويني، ص59-64، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبد الفتاح المتعال، ج(2)، ص3-26، الحاشية على المطول للسيد الشريف الجرجاني، صص236-247، المصباح لبدر الدين بن مالك، تحقيق: حسين عبد الجليل يوسف، ص94-97.

[3] الشيخ المتفنن عبد الرحمن بن صغير الأخضري من علماء القرن العاشر الهجري، تحقيق: محمد بن عبد العزيز نصيف، الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، مركز البصائر للبحث العلمي، ص31.

[4] ذكرت الدكتورة نسرين طاهر في رسالتها (ظاهرة الحصر والقصر مفهوما وبلاغة في إطار القرآن الكريم) الفرق بقولها: "إن التخصيص هو قصد المتكلم إفادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره بنفي أو إثبات، أما الحصر فقائم على النفي والاثبات" ص36.

بينهم التباين في الآراء، فأغلبهم يقرون على عدم وجود أي فارق بينها. والقلة منهم هي التي نصت على وجود الفارق، خصوصا ما جاء به "بهاء الدين السبكي" فيما نقله عن والده تقي الدين، بحيث فرق بين الاختصاص من جهة والحصر والقصر من جهة أخرى، وذلك لما نقله "صباح عبيد" بقوله: " والقصر، والحصر، والاختصاص دلالاتها متقاربة على هذه الأساليب، ومع أن بهاء الدين السبكي نقل عن والده تقي الدين، تفرقته بين الاختصاص وبين القصر والحصر، بأن الأول عام يشمل أساليب القصر الاصطلاحي وغيره؛ ومثل قولنا اختص زيد بالقيام نجد أن العرف البلاغي سوى بين هذه الاصطلاحات"[1].

يظهر أنه لا فارق بين هذه الاصطلاحات فهي متناسبة متناسقة تهدف إلى دلالة واحدة، إلا أن القصر يوظفه البلاغيون، والحصر يستعمله النحاة، ولفظ الاختصاص عام وقار عند جُل العلماء سواء في العلوم الشرعية، أو اللغوية.

ثانيا: القصر قبل الجرجاني:

قبل الخوض في الحديث عن نظرة الجرجاني للقصر، لا بد أن نورد كلاما عن البدايات الأولى لهذه الظاهرة، بطرح تساؤلات جوهرية، من قبيل: كيف صيغت وبنيت؟ وكيف تطورت ونضجت وارتقت إلى أن تكون لها قواعد رئيسة؟

كانت للقصر بدايات تجلت في الدراسات التي قدمها النحاة المتقدمون، والتي استفاد منها "عبد القاهر الجرجاني" بشكل كبير عندما تحدث عن **"إنما"** ومسائلها، وأثرها في علم المعاني لتحقيق نظرية النظم، مستلهما لما ذكره النحويون واللغويون من القواعد المختصة بهذا المبحث، وهذا يسري على منهج "الجرجاني"، في كتاب "الدلائل" و"الأسرار"، يبدأ بالقواعد النحوية من أجل خدمة المباحث البلاغية، وهنا تكمن المزية في النظم.

نقل "صباح عبيد" قولا عن سيبويه في "الكتاب" بقوله: «**ما أتاني زيد**، لتكون: **ما أتاني إلا زيد**، ومثله حالتا النصب والجر دخلت "**إلا**" لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة»[2].

---

[1] أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، دكتور صباح عبيد درانة، مطبعة الأمانة، ط(1، 1406هـ-1986م، ص19

[2] د: صباح عبيد درانة، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، ط1، مطبعة الأمانة، 1406هـ-1986، ص20.

فدخول "**إلا**" على الجملة هي لقصر صفة المجيء على زيد دون غيره، ولتحصره في صفة المجيء ولتنفي ما سواها.

وفي مسألة "**إلا**" نفسها نقل "الزركشي" (تـ794هـ)[1]" في "البرهان""، وهو القول نفسه الذي ذكره الإمام السيوطي" في كتابه "**معترك الأقران في إعجاز القرآن**"، وذلك لقول "**الرماني**" في تفسيره: «معنى (**إلا**) اللازم لها الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلا زيداً؛ فقد اختصصت زيداً بأنه لم يجيء؛ وإذا قلت: ما جاءني القوم إلا زيداً فقد اختصصته بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلا راكبا فقد اختصصتَه بهذه الحال دون غيرها من الشي والعَدو ونحوه»[2].

وجاء في كتاب "**الصاحبي في فقه اللغة العربية**"، نص صرح فيه "الفراء" عن معنى "**إنما**"، بقوله: "إذا قلت (إنما قمت)، فقد نفيتَ عن نفسكَ كلَّ فعل إلا القيام، وإذا قلت: (إنما قامَ أنا) فإنك نفيتَ القيام عن كل أحد وأثبته لنفسك (...) يقولون (ما أنت إلا أخي) فيدخل في هذا الكلام الأفراد، كأنه ادعى أنه أخٌ وغير الأخوة، فنفي بذلك ما سواها(...) وكذلك إذا قال: (إنما أنت أخي)، لا يكونان أبداً إلا رداً، يعني أن قولك: (ما أنت إلا أخي) و(إنما قام أنا) لا يكون هذا ابتداء أبداً، وإنما يكون رداً على آخر، كأنه ادعى أنه أخٌ ومولى وأشياء أخرى، فنفاه وأقر له بالأخوة، أو زعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام فنفيتها كلها ما خلا القيام"[3].

نستشف من خلال هذا النص كيف تناول "الفراء" القصر بأدتيه "**إنما**" و"**النفي والإثبات**" **ما وإلا**، وتحديد معناهما في دخولهما على الجملة، مع كونهما تأتيان رداً على كلام سابق، وهذا كله واضح في النص. ونص تراثي آخر نشير فيه للدلالة القصر، هو نص "لابن جني" في "الخصائص، وذلك بقوله: "أما قولهم (شرٌ أهرَّ ذا ناب)، فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أي ما أهرَّ ذا ناب إلا شر، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى، ألا ترى أنك لو قلت: أهرَّ ذا ناب إلا شر لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت: ما أهرَّ ذا ناب

---

(1) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1، دار احياء الكتب العربية، 1376هـ-1957م، ج(4)، ص241.

(2) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (تـ911هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، 1408هـ - 1980م، جـ(2)، ص60.

(3) ابن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسين بسبح، دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ-1997م، ص93

إلا شر كان ذلك أوكد...فقال (شر أهرَّ ذا ناب)؛ أي (ما أهر ذا ناب شر)، تعظيما عند نفسه، أو عند مستمعه"[1].

يريد "ابن جني" في هذا النص أن يقول بأن تقديم النكرة في قولنا: (شرٌ أهرَّ ذا ناب)، يفيد معنى النفي، فسماع هرير الكلب يؤكد على أنه داعٍ إلى الشر، مع نفي احتمال أي شيء آخر، فكان تقديم (شر) لكونه نكرة إفادة هرير الكلب بقدوم شرٍ، لا لقدوم الضيفان أو ما يضارعهم، وهنا تكمن دلالة القصر عند "ابن جني".

يتبين من كل هذا أنَّ منابع القصر كانت نحوية لغوية، أكثر من كونها بلاغية، وكانت دلالته تدور على أنه قد يأتي للتأكيد، وخصوصا عند البدء بالنكرة، ومن لطائفه أنَّ (**إنما**) تأتي لأمر لا ينكره السامع، ويكون معلوما في ذهنه، ويفيد التخصيص، ويدخل النفي والاستثناء في الكلام من أجل تأكيده، وتكون (**ما وإلا**) مع (**إنما**) في الكلام رداً على كلام سابق.

كل المعطيات التي وردت عن بواكير الحصر والقصر كانت قواعد أولية استفاد منها "عبد القاهر الجرجاني"، وطوعها واستلهمها ليبدأ في الاشتغال على القصر بلاغيا، معتمداً على التصحيح، والتعقيب، والتحليل، والاستنباط، من أجل تحقيق نظرية النظم بالأسس التي وضعها؛ ولعل هذا ما جعل "الجرجاني" يرتقي في سلم العلماء الذين ارتقوا بالبلاغة ونضجها وتطورها خلال الفترة التي عاش فيها، وصنيعه في الدلائل والاسرار يشهدان على ذلك. وهكذا إذاً، كانت للحصر بداية ونشأة نحوية لغوية بالأساس، ونضج بلاغي دلالي مع الجرجاني.

ثالثا: دلالة القصر عند عبد القاهر الجرجاني: بين النقد، والتأسيس البلاغي

1. "إنما" وقول النحاة فيها:

بدأ "عبد القاهر الجرجاني" في حديثه عن القصر بقول النحاة في "**إنما**"، وجاء بقول شيخه أبي علي الفارسي في " **الشيرازيات**" الذي يسفر فيه عن قول النحويين في "**إنما**"، في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ**﴾ [الأعراف: 33]؛ يقصد بها: «**ما حرم ربي إلا الفواحش**»، وأقر "أبي علي الفارسي" على هذا مستشهدا بقول الفرزدق:

[1] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية-المكتبة العلمية، جـ(1)، ص319.

أنا الذائد الحامي الذمار، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي[1]

وقولهم بمعنى: **"ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا"**[2]؛ أي أنهم جعلوا "ما" نافية في فصل الضمير، وما أخذ عليه النحاة في قول الفرزدق هو لما قال: **" يدافع عن أحسابهم أنا"**؟ بدل أن يقول: **" أدافع عن أحسابهم أنا"**، وذلك لاعتبارهم أنه لا يستقيم إذا كان المراد منه إيجاب الفعل له ونفيه عن غيره، والشاعر في هذا يختص المدافع (الفاعل)، ولا يختص المدافع عنه (الأحساب)، بمعنى أنه هو من يدافع عن أحسابهم لا غيره وهذا ما ذهب إليه "الجرجاني" في رفض قولهم، بحيث لو قال: "إنما أدافع عن أحسابهم"؛ فتأخر المفعول وتقدم الفاعل الضمير المستتر وجوبا المقدر بـ**"أنا"**، لتبين أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وفي فصل الضمير **"إنما يدافع عن أحسابهم أنا"**؛ فصل الضمير المستتر جوازا **"أنا"** فكان المعنى أنه يدافع عن أحسابهم هو ليس غيره؛ لأن أن الفرزدق في مقام الفخر والمدح.

واضح أنه لا وجود لضرورة شعرية من حيث الوزن في (يدافع) و(أدافع)، وكل لفظة تبدأ بحرف المضارعة، إلا أن "الياء" هي للغائب، و"الهمزة" للمتكلم، وعليه لو قال: " أدافع عن أحسابهم أنا، بدل يدافع عن أحسابهم أنا، لَفَاتَ هذا المعنى (الذي يقصده الفرزدق)؛ لأن الفاعل متقدم فهو ضمير مستتر، و(عن أحسابهم) متأخر عنه، فيكون التركيز عليه، ويصير المعنى أدافع عن أحسابهم لا عن غيرها، وشتان بين المعنيين"[3]، وسنورد هذا في الحديث عن تقديم الفاعل على المفعول.

وأورد قول **أبي اسحاق الزجاج** في قوله تعالى: **(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ)**[البقرة: 173.]**.**

كان توجيههم لهذه الآية هو أَنَّ **"ما"** الزائدة في **"إنما"** تمنع عمل **"إنَّ"** في الإثبات والتأكيد، وقد كانتا قبل التركيب تختلفان في الدلالة، التي يؤديها كل حرف، مما جعلهم يقولون إنَّ **"ما"** هي كافة زائدة فقط تحجب العمل الذي تقوم به "إنَّ"، هذا ما جعل "الزجاج" يوجه الآية بـ**"ما حرم عليكم إلا الميتة"** لِعِلَةِ كون **"إنما"** تأتي تأكيدا وإثباتا لما ذُكِرَ بعدها، ونفيا لما سواه.

---

(1) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط3 1413هـ - 1992م.ص328.

(2) المصدر نفسه، ص342.

(3) سلسلة بلاغتنا البلاغة: فنونها وأفنانها علم المعاني، الدكتور فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ص389.

واقتران "ما" بـ "إنَّ" أوقع العلماء في خلاف، ويقول السيوطي في هذا السياق في كتابه "**الأشباه والنظائر في النحو**": [البصريون يقولون على أنها زائدة كافة، والكوفيون يقولون على أنها نافية][1].

وفي مسألة "**إنما**"[2] كلامٌ كثير أدرجه أهل العلم في كتبهم، وفي حديثنا عن القصر "عند الجرجاني" لا بد من ذِكر ما عقب به واستدركه وبنى عليه حديثه، ليعيد صياغة المبحث ضمن قالب بلاغي توضع فيه القواعد وينظم بها الكلام ضمن ما يتناسب مع علم النحو.

انطلاقا مما ذُكِر، يتبدى أن قول النحاة في "إنما" حاصل عندهم على أنَّ "**ما**" الداخلة على "**إنَّ**" هي نافية، فجعلوها بمعنى النفي والإثبات، وجعلوها أيضا " زائدة وكافة" تمنع عمل "**إنَّ**" في التأكيد، وهذا هو المعطى النحوي الذي انطلق منه عبد القاهر الجرجاني ليمهد للمبحث البلاغي في القصر، والاختصاص من جهة، وتحقيق نظرية النظم من جهة أخرى، ولكي يبين المزية التي جاءت بها "**إنما**" حينما تدخل على الجملة؛ لأنه "إذا تغير النظم فلابد حينئذ من أن يتغير المعنى"[3].

1. الجرجاني واحتجاجه على قول النحاة:

رد "عبد القاهر الجرجاني" قول النحاة في أن: "**إنما**" معناها "**ما**" و"**إلا**"، وبين ذلك في أنه لا تناسب، ولا تطابق بينهما على السواء لوجود كلام تصلح فيه "إنما"، ولن تصلح فيه "ما" و"إلا"، ويظهر ذلك في قوله تعالى: (**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**) [ال عمران: 62.]، ولا يمكن أن نقول: " **إنما من إله الله**"، لا من حيث اللفظ سليمة، ولا في المعنى مستحسنة، كما أنها لا تستقيم في القاعدة النحوية.

وقدم "الجرجاني" بأن هناك أمورا يقع فيها العكس، تصلح فيها "إنما" ولا يصلح فيها النفي والاثبات، وأبطل مطلبهم بتقديم مثال على ذلك نحو قولنا: "**إنما هو درهم لا دينار**"؛ إذ لا يصلح فيها "**ما**" و"**إلا**": نحو "**ما هو إلا درهم لا دينار**"، ففي هذه الجملة لم يكن شيئا، ولا يصح في النفي والاثبات أن نأتي بـ"**لا**"؛ لأنها تنفي كل الكلام السابق وهي من المسائل التي أشار إليها الجرجاني

---

(1) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، ج(4)، ص340.

(2) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى في حديثه عن معنى "إنما"(-728هـ): « لفظة إنما للحصر عند جميع العلماء ... وقد احتج طائفة من الأصوليين على أنها للحصر بأن حرف "إنَّ" للإثبات وحرف "ما" للنفي، فإذا اجتمعا حصل النفي والإثبات جميعا، وهذا خطأ عند العلماء بالعربية...فإن "ما" هنا هي الكافة وليست "ما" النافية...تدخل على "أنَّ" وأخواتها فتكفها عن العمل» ج(18) .ص ص264-265.

(3) دلائل الاعجاز، مصدر سابق، ص265.

في: ("**إنما**" وجواز العطف "بلا")، وهذا جانب من جوانب القصور فيما ذهب إليه النحاة؛ إذ ليست "**إنما**" هي " **ما**" و"**إلا**" على الاطلاق[1].

وأسفر "عبد القاهر الجرجاني" عن رأيه في قول النحويين على أن "ما" حينما انضمت إلى "إنَّ"، هي: كافة وزائدة ولا فائدة فيها، وأبطل هذا بقوله: "حتى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنها(كافة)، ومكانها ههنا يزيل هذا الظن ويبطله. وذلك أنك ترى أنك لو قلت: « ما جاءني زيدٌ، وإنَّ عمراً جاءني»، لم يعقل منه أنك أردت أن الجائي «عمروٌ» لا« زيد»، بل يكون دخول «**إنَّ**» كالشيء الذي لا يحتاج إليه، ووجدت المعنى ينبو عنه."[2]

ينفي الجرجاني بهذا النص قول النحاة في "إنما"؛ لاعتبارهم أنَّ "إنَّ" تفيد الاثبات، و"ما" هي كافة تبطل عمل "إنَّ"، ففي المثال الذي قدمه: (ما جاءني زيدٌ، وإنَّ عمراً جاءني)، فدخول "إنَّ" هنا لا قيمة لها داخل الجملة فلا يُحتاج لها في إثبات أنَّ من جاء هو(عمرو)، ومن تمت ففي انضمام كل من(إنَّ و ما) لم يكن اعتباطيا هكذا، فهي تفيد النفي والاثبات في نفس الوقت.

بهذا أبان "الجرجاني" الفرق بين اللفظتين ونفي لترادف بينهما، فتبينت لنا جوانب الاختلاف، بين ما تصلح فيه "إنما" ولا تصلح فيه "**ما**" و"**إلا**" أو العكس.

2. **القصر: بـ "إنما" دلالتها، ومواقعها، ولطائفها البلاغية في تحقيق نظرية النظم:**

سنركز في عرض هذه المسائل على اللطيف مما أورده "عبد القاهر الجرجاني" في مسائل "**إنما**"، وفيها نبين دلالاتها، ومواقعها، ووظيفتها الدلالية في ذاك الموقع الذي ذكرت فيه، ونذكر مسائلها فيما يأتي:

أ. "إنما" تأتي لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع بصحته، أو ما ينزل هذه المنزلة[3]:

تأتي "**إنما**" للإخبار عن أمر لا يجهله المخاطب، ولا ينكره، ولا يجحد بصحته، نحو قولنا لرجل تخبره عن صاحبه أو أخيه: "إنما هو صاحبك" أو "إنما هو أخوك"، فالرجل ليس ينكر هذا أو يجهله، فإنه يعلم حقا أنَّ الصاحب صاحبه وأن الأخ هو أخوه.

---

[1]: دلائل الاعجاز. مصدر سابق، ص329

[2] المصدر السابق، ص354.

[3]المصدر السابق، ص330 -350.

وموقع **"إنما"** في المثال المذكور أنها لم توضع للدلالة على خبر معلوم لدى المتلقي فقط، ولم يأت الجرجاني بها هكذا، ولكن في المسألة نكتة بلاغية لطيفة تسعى أنْ تبلغها المخاطَب، وذلك أنك حينما تقول لرجل: "إنما هو أخوك"؛ فإنك تسعى لتنبهه، وتحرك مشاعره على الحق الذي يجب من الأخ لأخيه، وعليه، ففي هذا تأثير، وتنبيه، وإنذار، ولم يكن مقصدك أن تفيد بهذا، الإخبار والتبليغ، ولن يتحقق هذا في غير "إنما"؛ لأنه لن يحصل ما تريده في النفي والاثبات **"ما هو إلا أخوك"**، والشيء نفسه لـ" إنما هو صاحبك" كلام لا يخالفه مخالف ولا ينكره المنكر الجاحد أيضا.

وهذا بالنسبة لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع بصحته، أما بالنسبة لما ينزل هذه المنزلة؛ أي أنك تأتي بـ"إنما" لشخص تنزله منزلة العالم العارف بالخبر، وهو جاهل به لا يعلمه.

أَنْ تأتي بـ**"إنما"** في أمر يجهله السامع، وينكر صحته نحو قولنا: **"إنما هو أسد"**، و**"إنما هو نار"**، و**"إنما هو سيف صارم"**؛ ويكثر هذا في الشعر، وذلك حينما يدعي الشاعر صفة ما ويقصرها على الممدوح، والمخاطَبُ يجهل ذلك، وهي سمة خاصة في الشعراء لجعلهم الصفات المختصة بالممدوح ظاهرة معلومة لدى جميع الناس، وفي هذه الأمثلة أنك حين تقول: **" إنما هو أسد"** أو **"إنما هو سيف صارم"** لشخص تصفه وتخصه بهذه الصفات، فهي غير معلومة لدى السامع، وفي الناس من يقبل هذا ومن يكره، وقد يكون لهذا الشخص أعداء يكرهونه ويحقدون عليه أو شيء من هذا القبيل، فتأتي بـ"إنما" رداً على من ينكرها من جهة، وتعظيما من قيمة الشخص من جهة أخرى فتجعل منه الأسد في الشجاعة، ومن صرامة السيف الحدة والشدة في حسم الأمور، وتجعل الصفات كأنها ثابتة فيه، كما يحق في هذه المسألة النفي والاثبات؛ لأن المخاطب يجهل بصحة ما قاله المتكلم، وأنه نزل السامع منزلة العالم، وفي تغييره يخرج الغرض حينئذ من المدح إلى المبالغة، وعليه، فنخلص إلى ما يلي:

موقع «إنما"	تأتي لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره. (في الأمر الجلي)	تأتي لما ينزل منزلة العالم بالخبر، ولا ينكر صحته. (في الأمر الخفي)
وظيفتها بعد دخولها على	• التنبيه. • التأكيد. • التأثير.	• التعظيم. • الإثبات. • التعريض.

الجملة حسب السياق	• الإنذار. • التعريض. • التثبيت. • الاعتراف.	• المبالغة. • التأنيب(تأنيب الضمير). • الجحد والانكار. • الجدل.

في الجدول أعلاه أوردنا الوظائف التي تأتي بها "إنما" في دخولها على الجملة عند "عبد القاهر الجرجاني"، حين تأتي لخبر ظاهر معلوم لا يخفى على المخاطب ولا يدفع بصحته، وأنها ليست تجيء "لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه، فإنك إذا تأملت مواقعها وجدتها في الأمر الأكثر قد جاءت لأمرٍ قد وقع العلم بموجبه"[(1)].

وقد استقراها من قول سيبويه (-180هـ) في كتابه: "الكتاب"، في باب **"كان"**، وباب**"ظننت"** في أنهما يأتيان في الجملة لأمر معروف، ومنه قول "سيبويه" في "باب كان": «كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت "كان" لتجعل ذلك فيما مضى...تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك: ضرب زيداً عبد الله، فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروف عنده»[(2)].

من هنا جاء الجرجاني بدلالة **"إنما"**؛ من خلال تطويعه للقاعدة النحوية من لخدمة المعاني البلاغية، وتحقيق نظرية النظم التي يدور عليها كتاب الدلائل.

ب. تأتي " إنما" في الكلام تبليغاً لأمر أَمَرَ به السامع، ولا تأتي جوابا عن كلام سابق قد قيل كما في "ما" و"إلا"، ويأتيان جميعا على هيئة ما حكاه السامع:

نقصد بهذا الكلام أنه حين يدعي شخص ما كلاماً، وهو خصم لك، فاللائق المتناسب أن ترد بنفس الهيئة الكلامية التي جاء بها الخطاب، سواء أكان جحداً، أو سؤالا، أو ادعاء يأتي به صاحب القول، **"وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئا هو من المعلوم الذي لا يشك فيه جاء بالنفي فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه"**[(3)].

---

(1) دلائل الاعجاز، مصدر سابق، ص351.

(2) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط(3)، مكتبة الغانجي- القاهرة، 1988م-1408هـ، ص45-48.

(3) دلائل الاعجاز، مصدر سابق، ص333-334.

ت. "إنما" تأتي في الكلام لإيجاب الفعل لشيء، ونفيه عن غيره:

فسر "عبد القاهر الجرجاني" هذه المسألة كون أنَّ **"إنما"** حين تدخل على الجملة الخبرية، فإنها تفيد تخصيص وإيجاب فعل ما لشيء، مع نفيه عن شيء آخر. نحو قولنا: (إنما جاءني زيد)، وفهم منه نفي صفة المجيء عن غير زيد وقصرها عليه، ويشبه هذا قولنا: (جاءني زيد لا عمرو)، ونرى أن هذا المثال عطف فيه "بلا" العاطفة، وتدل على نفس الدلالة التي تأتي بها "إنما" في الجملة، وبه فأي تغير في النظم يؤدي إلى تغير في المعنى، وتظهر المزية هنا في **"إنما"** عند الجرجاني أنها أتت لإيجاب الفعل لشيء، ونفيه عن غيره دفعة واحدة، بخلاف **"لا"** فيقع فيها بعض من الشك في المجيء وعدم المجيء، ومزية أخرى تحصل في **"إنما"**، هي أنها تجعل الأمر ظاهراً معلوماً، أنَّ المجيءَ كان من **(زيد)** لا من شخص آخر.

وبين الجرجاني أيضا أمراً آخر في **"لا"** المعطوفة، بأنها تأتي للنفي عن الثاني ما وجب للأول، ولا يقصد منها نفي المشاركة في الفعل بين الأول والثاني، ويقول الجرجاني إنه حينما نقول: (الجائي هو زيد لا عمرو) فهو كلام يقال مع من يغلط في أنَّ الفعل كان من زيد، فيتوهم أنه من عمرو، ونكتة أخرى خاصة **"بلا"**، في المثال المذكور معناها: أنَّها تدخل في التركيب بعدما يتحقق لدى المخاطب أنما جاء إليك جاءٍ قد يكون عمراً أو زيداً، ولكنه يظن أن المجيء من **"عمرو"**، وبعدها تخبره أنه من **"زيد"**.

وكل هذه المعاني وأخرى التي أوردها "عبد القاهر الجرجاني" في **"لا"** هي نفسها في "إنما"؛ إذ تبقى المزية في النظم لهذه الأخيرة بحيث تأتي لـ:

- **لإيجاب الفعل لشيء، ونفيه عن غيره دفعة واحدة.**
- **لتجعل الذي قُصِر عليه الفعل ظاهرا معلوما.**

ث. القصر والاختصاص في "إنما" يقع في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول:

إنَّ الاختصاص بعد **"إنما"** يقع في الذي تؤخره أياما كان نوعه فاعلا أو مفعولا، ومن أمثلة ما جاء به الجرجاني قولنا: "إنما ضرب زيداً عمروٌ"، كان الاختصاص منصباً على الضارب(الفاعل)، وهو "عمروٌ"، وإذا قمنا بقلب الجملة تقديما وتأخيراً في قولنا "إنما ضرب عمروٌ زيداً"، وقع الاختصاص على "زيدٍ"(المفعول)، وهو المضروب.

ج. الاختصاص في المبتدأ، والخبر بعد "إنما" يقع في المؤخر منهما:

الأمر نفسه الذي ذكره الجرجاني في أن المؤخر بعد "إنما" من الفاعل والمفعول هو من يقع عليه الاختصاص بدل المقدم منهما، وهذا يسقطه على حكم المبتدأ والخبر بقوله: «واعلم أن الأمر في المبتدأ والخبر، إنْ كانا بعد "إنما" على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل والمفعول.»[1].

يفسر ذلك أنه حين نقول: **"إنما هذا لك"**، فوقع التخصيص على **"لك"** الخبر لتأخره، وإذا ما تقدم على المبتدأ يقع التخصيص على المؤخر وهو المبتدأ فتصبح: "إنما لك هذا"، وقع الاختصاص على المبتدأ المضمر **"هذا"**.

ح. جواز العطف "بلا" بعد "إنما":

التفت "الجرجاني" إلى مسألة مهمة تحصل بعد ذكر لفظة "إنما"، وهي أنها يجوز العطف فيها **"بلا"**، هو أمر لا يحصل مع "ما" و"إلا" ولا يتحقق فيها؛ إذ بعد ذكرهما ههنا يتغير المعنى، ويفسد القول فيها.

وموضع ذلك في **"إنما"** حينما نقول: (إنما هو قائم)، فيصح بعدها حسب الجرجاني الإتيان "بلا" فتصبح (إنما هو قائم لا قاعد)، يكون فيها اثبات صفة القيام ونفي صفة القعود، وفي **"ما"** و**"إلا"** فغير جائز أن نعطف **"بلا"**، فقولنا: (ما زيد إلا قائم)، فَحَقَّ فيها قبل العطف النفي عن (زيد) كل صفة تنافي أنه قائم، وبعد دخول العطف **"بلا"** تصبح الجملة: (ما زيد إلا قائم لا قاعد)، فلا يقصد بها إفادة "النفي في شيء قد نفيته"، وإنما المقصود بأن وضعت لنفي شيء قد تقدم في صدر الكلام؛ لأنها أبطلت ما وجب للثاني عن الأول.

ولتجنب هذا الإشكال في إجازة العطف **"بلا"** بعد النفي والاثبات، قرر "عبد القاهرالجرجاني" إضافة **"الواو"**، وهي قولنا: "ما زيد إلا قائم ولا قاعد"، حتى تخرج بأن تكون معطوفة.

خ. إفادة "إنما" للتعريض:

من لطيف ما نبه عليه لجرجاني وأشار إليه، أن المزية في "إنما" تظهر في إفادتها التعريض، وقال فيه" إن العجب في هذا أن التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون (إنما)"[2]. صرح

[1] دلائل الاعجاز، مصدر سابق، ص345.

[2] المصدر السابق، ص356.

"عبد القاهر الجرجاني"، بما تؤديه **"إنما"** داخل الجملة مقرا أنها تفيد التعريض، ولا تتحقق هذه الإفادة من غير تناسب وترابط "إنَّ" المؤكدة، مع **"ما"** الكافة بقول النحاة، وكأنه تعريض لهم عن قولهم في هذه الأداة، دون أن يصرح بالأمر تأدبا وتلطفا منه، وهنا يتجلى النظم والمزية، وأن الألفاظ العربية لا توضع على عواهلها هكذا بريئة لا تفيد شيئاً.

وللتعريض لطائف كثيرة وردت في النظم القرآني، وكلام العرب، منها ما يفيد الذم، والنقص، والتهكم، والاستهزاء، والتأدب، والتهذيب، والتنبيه، والايجاز وغيرها من الدلالات التي ترد حسب السياق النظمي للكلام، ومؤشراته المقامية والتداولية.

جاء في الكشاف "للزمخشري" حدٌ للتعريض بقوله: **"والتعريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتك لأسلم عليك، ولأنظر إلى وجهك الكريم"**[1].

استشهد "الجرجاني" بشواهد من الشعر، والقرآن الكريم بين فيها ما يتضمن معنى النفي بعد الإثبات، وقال أحمد بدوي: "والتعريض وسيلة مؤدبة مؤثرة معا، فضلا عن ايجازها، أما أنها مؤدبة فلأنها تَصِلُ إلى الغرض من غير أن تذكر الطرف المقابل، ومؤثرة من ناحية أنك توحي بأن ترك التصريح بما يخالف ما أثبته هو من الوضوح بمكان، كما أن الاكتفاء بالمثبت يوحي أحيانا بأنه لا يليق أن يوازن بين ما أثبت وما نفي"[2].

كل هذه المعاني وغيرها في "إنما" تَحَدَثَ عنها "عبد القاهر الجرجاني" في الدلائل، ومن تم فحدد معناها، ودلالاتها، ومواقعها، ووظيفتها البلاغية حينما تدخل على الجملة الإسمية، والفعلية، وكان من أعجب نكتها إفادتها التعريض والله تعالى وأعلم.

3. القصر بـ" ما" و"إلا": دلالاتها، ومواقعها، ولطائفها البلاغية:

بعد استكمال مسائل "إنما" التي أجلها عبد القاهر الجرجاني في مسائل "إنما" ومواقعها، نجيء الآن لما ذكره من مسائل "ما" و"إلا"، ونذكرها فيما يأتي:

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود الزمخشري جار الله (ت- 538هـ)، دار الكتاب العربي بيروت، ط(3)، 1407هـ، ج1، ص283.

[2] عبد العزيز بن صالح، التصوير البياني في حديث القرآن من القرآن: دراسة بلاغية تحليلية، ط1، 1428هـ-2007م، ص114.

أ. "ما" و"إلا" تأتي لخبر يجهله المخاطب، ويدفع بصحته ويشك فيه، أو ما ينزل تلك المنزلة:

معنى هذا أن الخبر بالنفي والاثبات يجيء فيما لا يعلمه السامع، ويجحد به، وينكره، ويتوهم عمن وقع عليه التخصيص.

مَثّل لذلك بقوله: "ما هو إلا مخطئ"، أو "ما هو إلا مصيب"، و" ما هو إلا زيد". فهو كلام يقال لمن ينكر خطأ المخطئ، وصواب المصيب، ومجيء "زيدٍ"، أو أنه يتوهم أن الجائي كان من غيره.

وأما ما ينزل تلك المنزلة بجعل المخاطب ليس جاهلا بالخبر لا يجحد بصحته، في أن نأتي "بما" و"إلا" في الأمر الظاهر المعلوم، فليس الغرض منها أن نقول لرجل ما: "ما هو إلا أخوك" أن تؤثر فيه وترققه وتنبهه على ما يجب عليه تجاه أخيه من محبة وصلة الرحم كما في "إنما"، التي تأتي لهذا المعنى اللطيف، ولكن جاء بها هنا لأنه ينكر عليه صفة الأخوة والقرابة، الجامعة بينهما.

ب. "ما" و"إلا" يكون حكمهما اختصاص فعل لشيء ونفيه عمن عداه:

قدم "الجرجاني" مثالا يحتمل آمرين. وهو قولنا: "ما جاءني إلا زيد"، ففيه اختصاص زيد بالمجيء، ونفيه عمن عداه، لأن المخاطب يسعى لمعرفة أنه لم يأت غيره؛ أي أن السامع يركز على من لم يجيء، كما تحتمل الجملة أن الجائي هو، "زيد" فقط فكان التركيز عليه على خلاف من عداه.

ت. "ما" و"إلا" قد يكون في معنى الكلام بـ"إنما":

يتجلى تشابه المعنى فيهما في مثل قولنا: **" ما ضرب زيداً إلا عمروٌ"** و**" ما ضرب عمروٌ إلا زيداً"**، فَنَبين في المثال الأول بيان من هو الضارب، فقصر على "عمرو" الفاعل لتأخره، وفي القول الثاني كان الغرض بيان المضروب، وهو: " زيد" المفعول به وذلك لتأخره أيضا، وهذا المعنى نسقطه على "إنما" لدخولها على الجملة والتي جاءت لنفي الشركة، في أنَّ زيد لم يضربه اثنان، وأنَّ عمرو لم يضرب اثنين.

ث. "ما" و "إلا" تأتي لاختصاص واحد من الفاعل، والمفعول:

الاختصاص في النفي والإثبات بـ"ما" و" إلا"، يقع في واحد من الفاعل والمفعول، وليس يقع فيهما جميعا، ويختص في الذي يأتي مؤخراً بعد "إلا".

ج. اختلاف المعنى في تقديم المفعول أو الفاعل على "إلا":

في هذه المسألة يشير "الجرجاني" إلى أن تقديم كل من الفاعل والمفعول على **"إلا"** أو تأخيرهما لا يكون فيهما المعنى سواء، بقوله: "ولم يكن ‹ما ضرب زيداً إلا عمروٌ› و‹ ما ضرب عمروٌ إلا زيداً›، سواءً في المعنى"[1].

دلالة هذا أن الجملة الأولى يكون القصر فيها على الفاعل، وفي الثانية يكون القصر فيها على المفعول.

وهناك معنى طريف في قولنا: "ما ضرب زيداً إلا عمروٌ"، يتبدى الغرض فيها تخصيص (عمرو) بضرب (زيد) ليس على الاطلاق؛" لأن السامع "لا يفهم عنك أنك أردت أن تختص (عمراً) بضرب (زيدٍ) حتى تذكره له مُعدى إلى (زيد)"[2].

وإذا لم يتعد "بزيد"، فنقول: "ما ضرب إلا عمرو"، وفيه هذا يفهم المخاطب الزعم في أنه لم يكن من أحد غير (عمرو) الذي ضرب وليس مضروبا.

ح. الاختصاص يقع في الذي بعد "إلا" من فاعل أو مفعول أو جار ومجرور يكون بدل أحد المفعولين:

1. **الفاعل، والمفعول بعد "إلا":**

وهذه المسألة من المسائل التي نبه إليها "عبد القاهر الجرجاني"؛ لأنه اشار إلى قضية أن يتقدم أو يتأخر المفعول والفاعل على **"إلا"**، وهنا قد يتأخران بعد **"إلا"** في نفس الوقت، وذلك بقوله: «واعلم أنك إن عمدت إلى الفاعل والمفعول فأخرتهما جميعا إلى ما بعد "إلا"، فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي "إلا" منهما»[3].

معنى هذا أنه إذا قلنا: (ما ضرب إلا عمروٌ زيداً)، فالذي بعد **"إلا"** مباشرة هو من يقع عليه الاختصاص، والغرض فيه بيان الفاعل، فيصبح المعنى أن الضارب عمروٌ لا غيره، عكس قولنا:

---

(1) دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص340.

(2) نفسه، ص350.

(3) نفسه، ص344.

(ما ضرب إلا زيداً عمروٌ)، الذي يراد به تخصيص المفعول به، بمعنى أن زيد هو المضروب ليس غيره.

2. **حكم المفعولين:**

الحكم الذي يعم الفاعل والمفعول هو نفسه الذي يحصل في المفعولين، بأن الاختصاص يحصل في الذي يلي **"إلا"**، مثال ذلك: "لم يكس إلا زيداً جبة"، فقد خص "زيد" من بين الناس الذين أكساهم الكاسيُ بالجبة، وقولنا: "م يكس إلا جبة زيدا"، دلالاتها تخصيص الجبة من بين أصناف الكُسوة.

3. **حكم الجار والمجرور:**

الحكم نفسه في المفعولين، هو نفسه في الجار والمجرور، مَثَّلَ الجرجاني بقول الشاعر السيد الحِمْيَرِي:

لو خير المِنبرُ فرسانه ما اختار إلا منكم فارسا

فوقع الاختصاص في "منكم" بدل "فارسا" لاعتبار القاعدة التي تقول بأن الذي يلي **"إلا"** هو من يصح في التخصيص.

خ. الاختصاص بـ"بما" و"إلا" يكون في الخبر إن لم يتقدم، وفي المبتدأ إذا تأخر:

هذا بتعبير الجرجاني واضح وبَيِّنٌ أمره، وهو أن ما يكون بعد **"إلا"** دائما يصير تخصصيه على المؤخر من المبتدأ والخبر سواءً تقدم هذا أو تأخر. ويتضح هذا المقال فيما أورده الجرجاني من أمثلة توضح الصورة وتبين وظيفة موقع **"ما"** و**"إلا"** ههنا، نحو: "ما زيد إلا قائم"، فهذا قصر صفة على موصوف وظيفته اختصاص صفة "القيام" من بين كثير من الصفات التي يتوهم المخاطب أنها خاصة **" بزيد"**، وحينما نقول: " ما قائم إلا زيد"، معناه قصر موصوف على صفة، للدِلالة على أنَّ "زيداً" هو من اختص به القيام لا غيره من الناس وذلك أنه قائم بخلاف حَضْرةِ من معه.

د. حكم "غير" حكم "إلا":

إنَّ الحكم الذي ورد في **"إلا"**، هو الحكم نفسه الذي تفيده **"غير"** بعد تركيبها النظمي داخل الجملة، مثل قولنا: **(ما جاءني غير زيد)**، افاد قصر **(زيدٍ)** على صفة المجيء لوحده دون أن يكون معه جاءٍ آخر، مع دلالة أخرى تحتملها، وهي أنه لم يكن منه مجيء، فكان من شخص آخر، ومن

نكتها أيضا أنه لا يصح فيها العطف **"بلا"**، فيفسد القول أن نقول: (**ما جاءني غير زيد لا عمرو**)، فالعطف بها يبطل أمراً قد أوجب اثباته.

ذ. الكلام "بما" و"إلا"، ووقوع الفاعل والمفعول من نكته أن يدل على كلامين:

هي من النكت البلاغية التي توصل إليها الجرجاني في وقوع الفاعل والمفعول جميعا بعد **"إلا"**، رغم أن هذا الكلام ليس يرد كثيراً، بعكس كثرة الكلام في تقدم المفعول، ومعناه أنه يرد على كلامين، هو أنه حينما نقول: **(ما ضرب إلا عمروٌ زيداً)**؛ **أي** أنَّ "زيداً" منصوب بفعل مضمر كأن المتكلم بذلك أبْهم في أول أمره فقال: **(ما ضرب إلا عمروٌ)** ثم قيل له: من ضرب؟ فقال: "ضرب زيداً"[1].

التوجيه الدلالي لشواهد عبد القاهر الجرجاني في ظاهرة القصر والاختصاص

أولا: "إنما" والتوجيـــه الدلالـــي لهـا عند الجرجانـــي: شواهد قرآنية وشعرية.

1. **مجيئها لخبر يعلمه المخاطب ولا يجهله، أو ما ينزل تلك المنزلة:**

أ. **مجيئها لخبر يعلمه المخاطب، ولا يدفع بصحته:**

- قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾[الأنعام: 36].

وَجّهَ "الجرجاني" هذه الآية الكريمة بعد أنْ دخلت عليها **"إنما"**، بأنها تذكير(خبر) بأمر ثابت معلوم لدى كل عاقل من الناس، وهو أنَّ الاستجابة تكون من الذين يسمعون، وليس من نقيضهم، وقد فسر أكثر العلماء لفظة "يستجيب" بمعنى "يجيب"[2]، والمخاطب لا يجهل هذا القول ولا ينكره البتة؛ لأن ما قاله الله تعالى أمر عقلي وسنة كونية في جنس بني البشر، وهي أن كل "عاقل يعلم أنه لا تكون الاستجابة إلا ممن يسمعُ ويعقِل، ويعي ما يقال له ويُدعى إليه، وأنَّ من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب"[3].

---

[1] دلائل الاعجاز، ص350.

[2] قال محقق تفسير المحرر الوجيز: "قال أكثر العلماء: إن يستجيب بمعنى: يجيب، لكن الرماني فرق بينهما بأن(استجاب) فيه قبول لما دعي إليه...وليس كذلك (أجاب) لأنه قد يجيب بالمخالفة". ص355.

[3] دلائل الإعجاز، ص ص330-331.

والآية في معنى آخر، جاءت من أجل طمأنة وتسلية النبي صلى الله عليه وسلم بعد حرصه على دعوة الكفار إلى الإيمان بالله تعالى، وتصديق نبوته، فجاء الخطاب لتخصيص صفة الاستجابة على من يسمع فقط، وقوله تعالى: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾، فيقصد بها حسب محمد الأمين الشنقيطي بأنهم الكفار، وعليه، فالله وحده من يستطيع أن يجعلهم يستجيبون ومن فَسَر هذا قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾؛ معناه إن ماتوا على كفر فهو القادر على أن يحييهم بالإيمان.[1]

- قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ﴾[يس: 11].

المعنى الحاصل في الآية هو أنَّ **"إنما"** جيء بها في خبر يعلمه المخاطب ولا يدفع به، وهو إخبار من الله تعالى أنَّ الإنذار بالذكر- بمعنى القرآن الكريم- يكون في الذين يخشون الله سبحانه في السر والعلن، وما يزكي هذا قوله تعالى: "وخشي الرحمن بالغيب"؛ أي أنه يخشى الله تعالى حتى في خلوته بنفسه بعيدا عن البشر، وأمرٌ آخر أشار إليه ابن عطية، صاحب الوجيز، هو أنه تخصيص لمن ينفعه الإنذار ويؤثر فيه.[2]

وعليه، فيعلم النبي أنَّ الإنذار إنما يكون في الذين يخشون ربهم، ويتبعون ذكره ووعظه، ويوقنون بهذا الأمر في أنفسهم ولا يجحدون به، فكأن الله تعالى يقول يا محمد فليس ينفع إنذارك الكفار في شيء، ولكنه ينفع من يخشاني ويتبع ذكري، وما يفسر ذلك، الآية التي قبلها في قوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[3]، والآية جاءت لتسلية رسول الله.

- قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾[النازعات: 45].

المعنى نفسه الذي كان في الآية السابقة هو نفسه في هذه الآية، وهو أن الله تعالى يُذَكِّر بأمر يعلمه المخاطب ولا يجهله، فالإنذار يكون لمن يخاف الله عزوجل ويخشاه، ويصدق بيوم البعث، والعاقل ثابت في نفسه وقائم في عقله أن النذر يكون لمن يخشى ويتدبر يوم تأتي الساعة.

---

(1) الكشاف للزمخشري، مصدر سابق، جـ(2)، ص342. والمحرر الوجيز لابن عطية، مج(3)، ص355. وأضواء البيان محمد الأمين الشنقيطي، جـ(2)، ص224.

(2) ابن محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالي الفاروق وآخرون، دار الخير، ط(2)، 1468هـ-2007م، مج(7)، ص237.

(3) من لطيف ما ذكره ابن عطية في هذه الآية هو أن الهمزتين في "أأنذرتهم" أنَّ الهمزة للتسوية، بمعنى التسوية بين الإنذار وتركه فالنتيجة متساوية، وهي عدم الإيمان بالله تعالى، والله أعلم، ص237.

وعليه، فدخول لفظة **"إنما"**- حسب "عبد القاهر الجرجاني"- في الخطاب تكون في "حكم الظاهر المعلوم الذي لا ينكر ولا يدفع ولا يخفى"[1] على المخاطب، ودلالة كل هذا لاعتبار أن المزية تحصل في النظم.

- يقول المتنبي مدحا لكافور:

إنَّما أنْتَ والِدٌ والأب القا ... طِعُ أحْنَى مِنْ وَاصِلِ الأولادِ[2]

المتنبي في البيت لا يريد أن يخبر كافوراً بأنه والد في التربية، وكافور ليس يجهل هذا الأمر أساسا، ويسعى لكي يعرفه، ولكن حسب الجرجاني، "أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم لِيبنِيَ عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد"[3].

فمزية "إنما" هنا كانت في خبر معلوم، لا يخفى على السامع، وخص المتنبي ممدوحه بصفة الوالد، تعظيما وتكريما له، وما له من بر كالولد على الوالد، وتنبيها على مهمة الوالد التي خصت به وقصرت عليه.

ب. **مجيء خبر "إنما" لتنزيل المخاطب منزلة العالم به:**

- قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: 11].

قال "الجرجاني": "دخلت (إنما) لتدل على أنهم حين أدَّعوا لأنفسهم أنهم مصلحون، أظهروا أنهم يدَّعون من ذلك أمراً معلوماً"[4].

بمعنى أنَّ المشركين يخبرون بأنهم مصلحون وليسوا مفسدين، ولجعل هذا الخبر معلوما لدى جميع الناس أدخلوا عليه لفظة "إنما"، وهذا خبر ينزل منزلة الخبر المعلوم الذي يعلمه السامع ولا يجهله، وهو مجرد كذب ومكابرة منهم، والدليل على هذا أن الله تعالى أبطل ادعائهم بقوله: ﴿ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ﴾[البقرة: 12].

---

(1) دلائل الاعجاز، مصدر سابق، ص332.

(2)، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ) شرح ديوان المتنبي، ج (1)، ص327.

(3) دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص330.

(4) المصدر نفسه، ص358.

وتم تصدير الآية بلفظ التنبيه (ألا)، وبعدها بالتأكيد "إنهم"، دلالة على إبطال إصلاحهم، والرد على كذبهم حينما جعلوا إنما مؤكدة على إصلاحهم وتخصيصهم ذلك بنحن؛ واستدرك الله تعالى ليؤكد على فسادهم حين وصفهم بعدم الشعور؛ باعتباره أول حواس الإدراك عند الإنسان، فجمعت الآية الواحدة بين تنبيه، وتأكيد، واستهزاء، وهنا تكمن المزية في النظم القرآني.

2. **مزية تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيره:**

قدم "الجرجاني" على هذا شاهداً قرآنيا وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[فاطر: 28].

يقول في هذا: "وجملة الأمرِ أن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذكرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل"[1].

تقديم لفظ الجلالة في هذه الآية الكريمة بعد **"إنما"**، يفيد تخصيص صفة الخشية على العلماء، والغرض فيها هو تبيين من هم الذين يخشون الله تعالى؟ فجاء بيان ذلك بأن أخبر عنه بالعلماء لوحدهم دون غيرهم، فإن وقع القلب أو التقديم والتأخير في الآية حسب "الجرجاني" وقيل: (إنما يخشى العلماءُ اللهَ)، فقدم الفاعل على المفعول، فيصبح المعنى بذلك، حصر العلماء على خشية الله عزوجل؛ ولكن مع جواز خشيتهم شيئا آخر غير الله تعالى، والقول نفسه أشار إليه الزمخشري في الكشاف.

إذاً، من خلال التقديم والتأخير للفظ الجلالة "الله" تغير المعنى من حصر صفة خشية الله على العلماء وحدهم، وخشيتهم لله تعالى دون غيره في الوجود، إلى دلالة أخرى معناها خشية الله ولكن مع جواز خشية شيء آخر دون الله عزوجل، وهنا تتجلى المزية في النظم لئن جعل الله نفسه أول من يستحق الخشية؛ بل هو الأحق بالعبادة في هذا الكون وسبحانه لا يشركه في ملكه وخشيته إنس وجن أبداً، بل فإن هذا الأمر أمر معلوم لا يجهله المخاطب ولا ينكره، ولا يدفع بصحته أيضا.

والأمر نفسه بالنسبة للبيت الذي قاله الفرزدق في قوله:

إنما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

حجة النحاة كانت في أنَّ "إنما" بمعنى "ما" و"إلا"، وقولهم لما فصل الضمير المتكلم "أنا"، فكان أن يقول: **"إنما أدافع عن أحسابهم أنا ومثلي"**[2]، ولكن "عبد القاهر الجرجاني" وجد في صنيع

[1] دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص341.

[2] المصدر نفسه، ص ص340-343.

الفرزدق تجليات النظم ودور "إنما" في هذا، التي جاءت بعد كل من المفعول به **"أحسابهم"**، والفاعل **"أنا"**. ولأن القاعدة تقول الاختصاص ينصرف في الذي يؤخر منهما، فقد صار إلى الضمير المتكلم (أنا)، لاعتبار أن الفرزدق يفرد نفسه بالدفاع عن أحسابهم ولا يشاركه أحد في الأمر، ولا يقصد أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب الآخرين، وهذا المعنى يتحقق لو قدم الفاعل "أنا" على المفعول "أحسابهم"، وإنما قصده أنه هو من يدافع عن الأحساب لا غيره. وما كانت تؤخذ هذه الدلالة وتفهم إذا تغير نظم صنيع الفرزدق، في تقديم المفعول على الفاعل.

3. **حكم المبتدأ والخبر بعد "إنما":**

القاعدة التي قدمها "عبد القاهر الجرجاني" فيما يأتي بعد **"إنما"** من المبتدإ والخبر قوله: **"**إن تركت الخبر في موضعه فلم تُقدِّمه على المبتدإ، كان الاختصاص فيه، وإن قدَّمته على المبتدإ، صار الاختصاص الذي كان فيه المبتدإ**"**.[1]

إذا كان كل من المبتدإ والخبر بعد "إنما" كان الاختصاص في المؤخر منهما. والشاهد على هذا قوله تعالى:

- ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[الرعد: 40-41].

صار الاختصاص في هذه الآية على المبتدإ المؤخر الذي هو: "الْبَلَاغُ"، و"الْحِسَابُ"، دون أن يقع على الخبر: "عَلَيْكَ"، و"عَلَيْنَا"، وفي تخصيص صفة التبليغ بالرسول صلى الله عليه وسلم، دون تخصيص شيء آخر معها، كما وقع تخصيص الله تعالى ذاته بصفة الحساب، ونفيها عن نبيه، وهذا أمر معلوم في ذهن المخاطب، بأن النبي إنما جاء لتبليغ الرسالة فقط، وأن الحساب لله عزوجل وحده، وفي الآية -والله أعلم- إراحة وتفويج على قلب نبيه حتى لا يظن أنه المسؤول عن توبة المشركين وحسابهم في أمورهم.

4. **"إنما" ومجيئها للتعريض:**

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: 19، الزمر: 9].

[1] المصدر نفسه، ص345.

ما أخبر به الله تعالى، حُكم يعلمه المخاطب ولا يجهله، ووقع فيه الاختصاص على ذوي الألباب دون غيرهم، وقصرت فيه صفة التذكر عليهم، وهذا هو المعنى الجلي للآية، إلا أنَّ الطريف من كل هذا أن المقصود ليس هو إرادة التذكر بأولي الألباب، ولكنه تعريض عن المشركين وذمهم لعدم إيمانهم وهم يعلمون الحق، واستيقنت أنفسهم معجزة القرآن وما يحويه من الشرائع، مع ذلك أبوا التدبر والنظر في آياته، وأراد الله تعالى "أن يذم الكفار، وأن يقال إنهم من فَرطِ العناد ومن غلبة الهوى عليهم، في حُكم من ليس بذي عقل".[1]

وكأن الله تعالى يريح من يحرص ويطمع في الدعوة إلى دينه من هؤلاء الكفار، ومن كثرة ذلك الحرص جاء القول: "إنما يتذكر أولوا الألباب"، بمعنى نقيض الآية أنهم لا يتذكرون، وفيها قدح واستهزاء على هؤلاء الذين يرفضون الإيمان بالله تعالى، ومثل هذا يحصل في قولنا لزيد "ساعدني في شراء كذا وكذا " فلم يلبِ الطلب وجاء عمرو فيقول: "إنّما يساعد الشرفاء" ففي الكلام استلزام يحمل دلالة كون زيد ليس بشريف وهذا معنى التعريض.

- قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾[فاطر: 18].

الخطاب موجه إلى سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، من كثرة إنذاره وتبليغه للرسالة، وظَاهِرُ الآية أنها جاءت بخبر معلوم لدى السامع ولا يجحد بصحته، وهو كون أنَّ الإنذار إنما يكون في الذين يخشون ربهم أينما كانوا؛ ولكن دخول **"إنما"** في الآية يكشف لنا معنى آخر يفهم عن طريق التعريض، معناه أنَّ الشخص الذي لا خشية لله عنده البتة، فكأنه شخص بلا" أذن تسمع وقلب يعقل"[2]ويخشع، لا يصلح معه الإنذار أبدا، أياماً كان ذلك الإنذار، فكان لله تعالى أن يقول: (إنك تنذر الذين يَخشَون رَبّهم)، إلا أنه لن يفهم من هذا القول مجرد الإخبار بأن النبي ينذر من يخشى الله.

وإنَّ الله تعالى في الآية يدخل الطمأنينة والتسلية على قلب رسول الله، والتعظيم من شأنه، وقيمته أمام الجاحدين للإيمان به، ومن شدة جحدهم قال تعالى: "إِنَّمَا تُنْذِرُ"، فهنا يزيد من قيمة نبيه، بمعنى إنما تنذر أنت يا محمد أناس يخافون الله ويخشونه، أما هؤلاء – بمعنى الذين لا يخشون الله- فأنت نبي ولا شأن لك فيهم فما لك أنت إلا التبليغ فإن لم يؤمنوا، فأرح عقلك منهم، فأنا من سيحاسبهم، وعليه فإسقاط (إنما) يقتضي من الآية كونها إخبار فقط، والله أعلم.

---

[1] دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص354.

[2] المصدر نفسه، ص355.

ومما فيه التعريض من كلام العرب قول الشاعر العباس بن الأحنف بن الأسود(تـ: 194هـ)[1]:

أنا لَمْ أُرزَق مَحَبَّتَها، إنَّما للعَبْدِ مَا رُزِقا[2]

يُفْهَمُ من ظاهر هذا البيت أنَّ الشاعر يريد أن يقول أنه لم يُرزق محبة معشوقته، فبرر قوله لتسليمه بقضية الرزق في الكون، وهي أن العبد إنما يأخذ بما رزقه الله فقط ولا يتعداه إلى أكثر من ذلك.

لكن الشاعر لا يسعى إلى هذا المعنى بالذات، فإنه يخبر بإدخاله "إنما" في كلامه، بمعنى فُهِم عن طريق التعريض، ويتجلى في قول "الجرجاني": "الغرض أن يفهمك من طريق التعريض أنه قد صار يَنْصَحُ نفسه، ويُعْلِم أنه ينبغي له أن يقطع الطَّمعَ من وَصلها، وييأس من أن يكون منها إسعاف".[3]

إنَّ عباس الأحنف في هذا البيت ينطلق من مسلمة كونية- هي مسألة الرزق في الوجود- إلى معنى آخر حصل بالتعريض، تفيده "إنما"، وعليه، فكأن الشاعر يقول: إنَّ العبد يأخذ بما رزقه الله، دون شيء آخر، ولذلك فيجب عليَ أن أبتعد عنها ولا أطمع في وصلها، والاقتراب منها، فليست تحبني ولا تهتم بعقشي لها، وهي التي أهدت لي الأرق، ومن تمت فالتوبة من صبابتها أفضل، وما يؤكد هذا بداية البيت:

نام الذي أَهْدَى لي الأرقا مُستريحاً سامني قلقا[4]

ومن ذلك قوله أيضا:

"إنَّما يَعْذِرُ العُشَّاقَ من عَشِقَا"

الواضح في البيت، أنَّ الشاعر يخبر بأمر معلوم لدى السامع، اخْتَصَ فيه صفة عُذْر العاشقين فيما يصيبهم، على من مر بتجربة عِشق فاصطلى(استدفأ) قلبه بنار الحب فاحترق.

---

[1] ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق عائشة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،1373هـ-1954م.

[2] ديوانه: قافية القاف، ص192، والبيت من ديوانه يوجد في عجزه: أنا لم أرزق مودتكم.

[3] دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص355.

[4] ديوانه، ص192.

وتوجيه "عبد القاهر الجرجاني" لها من جهة التعريض قوله: "إنه ليس ينبغي للعاشق أن يلومَ مَنْ يَلومُهُ في عشقه، وأنه ينبغي أن لا يُنْكر ذلك منه، فإنه لا يعلم كُنْهَ البلوَى في العشق، ولو كان ابْتُلِي به لَعَرفَ ما هُو فيه فَعَذره"[1].

يقصد "الجرجاني" بهذا أنَّ الشاعر يريد أَنْ يُفْهِمَ عن طريق التعريض، هو ألا يرد على من يلومه في عشقه؛ لأنه لو كان يعلم ما يفعل العشق بصاحبه لما فكر أن يعاتبه على ذلك، لو جرب لعلم أن الردى يذوقه من عشقا، ونستحضر في مِثل هذا قول (أحمد شوقي) في نهج البردة:

يَا لاَئِمِي فِي هَوَاهُ وَالْهَوَى قَدَرٌ لَو شَدَّكَ الوَجْدُ لَمْ تَعْدِلْ وَلَمْ تَلُمِ[2]

يتبين من خلال هذه الأمثلة تحقق تعجب الجرجاني حينما قال: "ثم إنَّ العجب من هذا التعريض الذي ذكرت لا يحصل من دون (إنما)...وهذا موضع فيه دقة وغموض، وهو مما لا يكاد يَقَعُ في نفس أحدٍ أنَّه ينبغي أن يَتَعَرَّف سَبَبَهُ، ويَبْحَثَ عن حقيقة الأمر فيه"[3].

5. **معاني أخرى تفيدها "إنما":**

بعد إيراد الشواهد في الأمور التي نبه عليها الجرجاني كثيراً في (الدلائل)، التي شملت الحيز الأكبر في توجيهه للفظة (إنما) نورد الآن بعضا من المسائل التي لم يتحدث عنها كثيراً.

من هذه المسائل:

1. **مسألة إذا كان الفعل بعد "إنما" فعلا يصح في المذكور فقط لا غير، ولا يصح في غير المذكور (الذي قصر عليه الفعل)، فإنه لا يجوز العطف بعده "بلا":**

مدلول هذا أكده "الجرجاني" في قوله تعالى: ﴿**إِنَّما يَتَذَكَّر أولو الألباب**﴾؛ إذ لا يصح في هذه الآية الكريمة العطف "بلا"، فنقول: (إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال)، الشاهد هو في: (لا الجهال)، فلا يمكن أن نعطف في هذه الحالة "بلا"؛ لأن فعل (التذكر) معلوم أنه مختص بأولي الألباب فقط

(1) دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص355.

(2) ديوان الشوقيات، أحمد شوقي، دار العودة- بيروت، ط1، 1988م، ج (1)، ص191.

(3) دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص357.

دون غيرهم؛ وباعتبار (اللبيب) الموصوف الذي قصر عليه الفعل، ولا يختص إلا به، وعليه فالعطف "بلا" غير مستحسن[1].

وأما المسألة التي يصح فيها العطف "بلا" بعد "إنما" فهي التي إذا كان الفعل فيها مختصا بالمذكور وغير المذكور، مثل صفة (المجيء) في قولنا: (إنما جاء زيد لا عمرو)؛ لأن فعل المجيء ههنا مختص بزيد وعمرو معاً.

2. **مسألة النفي في "إنما" إذا تقدم أو تأخر:** قال عبد القاهر الجرجاني: "إنَّ النفي فيما نحن فيه (إنما)، النفي يتقدم تارة ويتأخر أخرى"[2].

دلالة هذه المسألة حاصلة في أنَّ "إنَّما" قد يتقدم عليها النفي أو يتأخر، وبهذا فيتغير المعنى في كل منهما، فمثال تأخره قدم فيه الجرجاني شاهدين نذكر منه شاهدا للإيضاح[3]، منه قوله تعالى ﴿**إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ**﴾ [الغاشية: 21-22].

الخطاب في الآية موجه إلى النبي، فوقع الاختصاص على المبتدأ "أنت"، دون الخبر "مذكر"، بمعنى أنَّ النبي بعث ليذكر الناس بنعم الله وبدائع خلقه في الكون، ولم يأت ليكون جباراً ومسيطراً على الناس، والشاهد هنا هو تأخر النفي "لست" على "إنما"، وفي هذه الحالة جاز حذف "إنما" لتقدمها على النفي وسيكون المعنى هو نفسه في بقائها.

وفي حالة تقدم النفي على "إنما" يتغير المعنى، ومَثَّلَ له "الجرجاني" بقولنا: " ما جاءني زيدٌ، وإنَّما جاءني عمرو"، فكان الغرض الإخبار بمجيء عمرو، لمن ظن أنَّ المجيء كان من زيدٍ، وهذا المعنى لن يتحقق لو لم تدخل "إنما" على الجملة؛ إذ لو حذفت فتصبح الجملة (ما جاءني زيد، وجاءني عمروٌ)، سيكون المعنى الإخبار على من ظن أنه جاءك زيد وعمرو معا.

خلاصة عن "إنما":

إنَّ التوجيهات الدلالية "للجرجاني" في "إنما" كثيرة جدا يحكمها مقتضى سياق الكلام، ولها مزية عظيمة إذا دخلت على الجملة. وتحوي في داخلها مدلولات شتى، لمقاصد محددة، وعليه،

---

(1) دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص353.

(2) المصدر نفسه، ص353.

(3) الشاهد الآخر هو قول لبيد: فإذا جُوزيت قَرْضاً فاجْزِهِ إنَّما يَجزي الفتى ليس الجَمَلْ: في دلائل الإعجاز، ص353.

فمعانيها لا تكاد تنتهي، وذلك بقول الجرجاني: "واعلم أنه ليس يَكَادُ ينتهي ما يعرضُ بسبب هذا الحرف من الدقائق"[1].

I. "ما" و"إلا" والتوجيه الدلالي لها عند الجرجاني:

الاختصاص في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[آل عمران: 62].

بالنسبة لهذه الآية الكريمة فقدمها الجرجاني شاهداً للفصل بين **(ما)** و**(إلا)** مع **(إنما)**، فقال: فكل ما تصلح فيه "ما" و"إلا" لا تصلح فيه "إنما"، وهذه الآية التي أمامنا لا تصلح فيها (إنما)؛ لأنه لا يمكن أن نقول: (إنما من إله الله)، فليست تصح الآية لا من حيث التركيب، ولا من حيث المعنى، ومن ثمة، ففرق كبير بين أداتي القصر، "إنما" و"ما وإلا"، لوجود مواضع يصلح فيها (النفي والاثبات)، إذا صلحت فيه (إنما)، ومواضع تصلح فيها إنما دون ما وإلا.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾[فاطر: 22-23].

جاءت هذه الآية في سياق حديث "الجرجاني" عن قاعدة الإخبار بشيء معلوم، جاء فيه بالنفي، بأنه يكون لتقدير صار لحكم المشكوك فيه[2]، ومعنى هذا أنه متى رأينا خبرا أخبر به بالنفي، وهو معلوم لدى السامع، فإن الخبر يأتي لمسألة مشكوك فيها.

فالخطاب موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه تم قصره على الصفة النذر دون شيء آخر، وربما أنّه قد توهم شيئا ثانيا دون الإنذار فجاء الكلام بالنفي والإثبات، قال الجرجاني: "إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء، ولا تمْلكُ أن تُوقِعَ الإيمان في نفوسهم، مع إصرارهم على كفرهم، واستمرارهم على جهلهم، وصدهم بأسماعهم"[3].

من خلال تفسير الجرجاني للآية، يتبين أنَّ النبي عليه السلام كان يحرص على الأمر بعبادة الله عزوجل، حتى ظن أنه المسؤول عنهم في جميع ما يخصهم، ومن تم جاء الخطاب بالنفي والإثبات، لحكم يشك فيه، فكأنه قد قيل له: (يا محمد إنك لن تستطيع أن تجعل هؤلاء فيما ترضاه وتحبه من تقوى الله وتوحيده، إنك لن تقنعهم على كل هذا فهم ميتون، وأما مهمتك أنت فقط فهي الإنذار ولا تتعداها إلى مسألة أخرى، والله أعلم.

---

(1) دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص353.

(2) المصدر نفسه، ص334.

(3) المصدر نفسه، ص334.

- قال الله تعالى: ﴿قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 188].

جاء بالنفي والإثبات في هذه الآية الكريمة دون "إنما"؛ لأن الخبر كان في حكم المشكوك فيه من جهة، وأنَّه معلوم من جهة أخرى، ففي الآية إخبار النبي صلى الله عليه وسلم، اختصاصه بالإنذار والبشارة على المؤمنين من قومه فقط، وهذا الخبر لا يجهله الناس، فمعلوم لديهم أنَّ الرسول جاء ليبلغ الرسالة التي أوحي له بها، ودخول النفي والإثبات في الآية لتوهم السائلين أنَّ محمداً يعلم الغيب، فقالوا لم لا يخبره ربه بما سيكون من أحواله الشخصية، وأمور التجارة، وغيرها من المسائل، قال (ابن عطية رحمه الله): "هذا أمر في أن يبالغ في الاستسلام، ويتجرد من المشاركة في قدرة الله تعالى وغيبه، وأن يصف نفسه لهؤلاء السائلين بصفة من كان بها حريٌّ ألا يعلم غيبا ولا يدعيه، فأخبر أنه لا يملك من منافع نفسه ومضارها إلا ما سنَّى الله له، وشاء ويسَّر"[1].

وكان جواب رسول الله بالنفي والإثبات لتخصيص نفسه بصفة الإنذار والبشارة، إزالة لتوهم من ظن أنه يشارك الله تعالى في علمه بالغيب.

- قال الحِمْيَرِيّ:

لَو خُيِّر المِنْبَرُ فُرْسَانَهُ مَا اخْتَارَ إلاَّ مِنكُمُ فَارسا[2]

وقع الاختصاص (منكم)، دون أن يقع على المجرور (فارسا)، ولمَّ قيل "ما اختار إلا فارسا منكم) لصار الاختصاص إلى "فارسا"، وهذا في قاعدة أن الاختصاص إذا جاء كل من الفاعل والمفعول، أو الجار والمجرور، أو أحد المفعولين بعد "ما" و"إلا" فإن الاختصاص يقع في الذي بعد "إلا" مباشرة[3].

II. الفرق بين "إنْ" و"إلا" مع "إنما":

فَرَقَ الجرجاني بينهما في آيتين قرآنيتين وهما قوله تعالى:

(1) المحرر الوجيز، لابن عطية، ج (4)، مصدر سابق، ص106.

(2) نقلا عن محمود شاكر: هو من شعره المجموع، والأغاني7، ص240.

(3) وهذا يسري على شواهد أخرى في دلائل الإعجاز: ص338.

1. ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[إبراهيم: 11].

2. ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ الكهف: 110، فصلت: 6].

توجيه "عبد القاهر الجرجاني" لهذه المسألة مقتضاه مزية التناسب النظمي الذي وضع عليه القرآن الكريم، من أجل خدمة معنى ما، ويظهر هذا في الآية الأولى التي جيء فيها "بالنفي والإثبات" دون "إنما"، تبعا لهيئة الكلام الذي قاله المشركون، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ [إبراهيم: 10].

فهذا الادعاء الذي قال به الكفار في جعلهم الأنبياء كباقي جنس بني البشر، وأنَّ ما جاؤوا به من الآيات البينات، أمر يستحيل أن يكون فيمن هو بشر مثلهم، وهي ادعاءات جاءت على صيغة "النفي والإثبات"، فكان رد الرسل لها على نفس هيئة الكلام الذي قالوه، وبأسلوب – والله أعلم- لين ورقيق، وقالت الرسل أيضا إنَّ هذا القول الذي قلتم به هو أمر مقبول ولا ندعي الجهل والعمى فيه، وقولكم هذا لا يمنعنا أن نكون من الذين اصطفاهم الله تعالى من خلقه لتبليغ رسالته، وهذا وارد في الخطاب التداولي للإنسان، فقد يأتي شخص ويقول لك كذا وكذا، فيكون الجواب بنفس هيئة ما قاله، قال "الجرجاني": "لأن حكم من ادَّعى عليه خصمهُ الخلافَ في أمرٍ هو لا يخالف فيه، أن يُعيدَ كلامَ الخصم على وجهه، ويَجِيء به على هيئته ويحكيَه كما هو، فإذا قلت للرجل: (أنت من شأنك كيت وكيت) قال: (نعم أنا من شأني كيت وكيت، ولكن لا ضيِّر عَليَّ، ولا يلزمني من أجل ما ظننتَ أنه يَلْزَم"[1].

وكل هذه المسائل اقتبسها الجرجاني انطلاقا من النظم القرآني، وهو أنَّ مجيء الآية بالنفي والإثبات، هو للرد عن كلام سابق والجواب عنه، والمتأمل في الآية قد يتبين له ذلك.

وأما الآية الثانية من سورة الكهف، فقد جاء فيها بـ"إنما" دون النفي والإثبات، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾؛ لأنه خبر يخبر به النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الكلام، فجاء لينذر الناس أنه بشر أوحى إليه بأن الله تعالى هو الأحق بالعبادة في الكون كله، ومن أراد جنته فالخيرَ يكون عمله، والصلاحَ يبتغيه في الأرض، والحقَ يأمر به، والشَر ينهاه، فهذه أمور جاء بها النبي ليبلغها لقومه، و"إنما" ههنا دخلت على خبر معلوم لا يجهله الناس، وهو كون محمّد بشرا مثلهم، وذلك لتنبيه

[1] دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص333.

المشركين على أنه لا يدعي شيئا خارقا يجهلونه به، كأنه يقول: (فأنا بشر يوحى إليَّ جئت لأبلغ أنه لا إله إلاَّ الله، أنْ أمر بعبادته، ونشر السلم، وما أبتغي من هذا إلا الإصلاح...)، قال الجرجاني: " فجاء بـ(إنما)...لأنه ابتدأ كلام قد أُمِر النبي بأن يبلغه إياهم ويقوله معهم"(1).

وتتمة الشواهد التي استدل بها "عبد القاهر الجرجاني"، قد بينت لنا فلسفته النحوية والبلاغية في صياغة القاعدة، وضبطها، وجعلها متناسبة لتوجيه الدلالات واستخراجها، سواء في الشعر والقرآن الكريم، وهذا الأخير يعد خير ما استدل به في توجيه دلالة القصر، ليؤكد على أنَّ المزية في النظم لا في غيره، ومنتهى الفصل أنه صاغ قواعد للقصر، فطبقها لاستخلاص المعاني المبثوثة في القرآن الكريم، وعليه، فقد صاغ، وطبق، فوجه المعنى.

الخاتمة:

جُل هذه الدلالات التي أجلها "عبد القاهر الجرجاني"، هي معانٍ لا ندعي فيها الحسم والكمال، ما دام أن المعنى يحتاج إلى مشيرات مقامية وسياقية تتحكم فيه، وما أشار إليه من مسائل " القصر والاختصاص"، الخاصة بـ**"إنما"** من جهة، و**"ما"** و**"إلا"** من جهة أخرى، هي عن فهمه الدقيق للأساليب العربية وبيانها، وإعمال فكرٍ، واجهاد قريحةٍ، وفضيلة بيانٍ، وفصاحة لسانٍ.

وجَمْعُ الجرجاني بين الفكر النحوي والبلاغي، والاستدلالي، أتاح له أن يستنتج دلالات للقصر ولطائفه البلاغية، ووظيفته في إيصال المعنى إلى ذهن المخاطب، مستشهدا بأدلة من شعر العرب، وآيات من القرآن الكريم، مع أمثلة متداولة يوضح بها مغالق باب الاختصاص.

وقد اهتم بفسرِ دلالة كل من **"إنما"**، و**"ما"** و**"إلا"**، لِمْاَ تحمله من إشكالات انحلت، بشرح وتفصيل دقيق، ونبه إلى اللطيف الطريف فيها، وكل ذلك يوصل إلى أنَّ المزية تتحقق في النظم حسب الجرجاني بوضع الكلام على ما تقتضيه القاعدة النحوية، وأي تغيير في الخيط النظمي يؤدي إلى تغيير في شكل ومحتوى النظم حينئذ.

والشأن فيما تحدث عنه الجرجاني، أنَّ القصر عنده حاصل في تبليغ المعنى إلى النفس، وقائم بين المخاطبين في تأدية المعنى، وتحقيق التواصل، ودخول أدواته على الجملة يكسيها صبغة دِلاَلية لا تحصل إلا بها، وإنما تتحقق على أكثرِ الكلام فيه، ويأتي بها المتكلم في جميع السياقات الخطابية التداولية لأغراض تتراوح بين التأكيد، والتأثير، والجحد، وغيرها من الوظائف التي تحدثنا عنها.

(1) دلائل الإعجاز، ص333.

النتائج:

تأتى من كل ما تمت الإشارة إليه في متن الدراسة الوصول إلى مجموعة من النتائج، نشر إليها كالآتي:

- تأتى أنَّ البلاغيينَ عامة والجرجاني خاصةَ، جعلوا للقصر دلالات كثيرة، كان أسها الاهتمام بالجانب الجمالي، والفني، والذوقي، والتأثيري، مراعاة في كل ذلك مقتضى السياق.
- تبدى أن الجرجاني فصل كثيرا في دلالة مسألة "إنما"، وذكر قول النحاة فيها، وأورد مسائلها، ولطائفها البلاغية التي تأتي عليها، واتضح الأمر انطلاقا من الشواهد القرآنية، والشعرية التي ذكرتها.
- تحقق أن لإنما دلالاتٍ متعددةً، أجَلِّها إفادتها التعريض، ومجيئها لخبر لا يجهله المخاطب، ودلائل أخرى يحكمها مقتضى السياق.
- وتحقق أيضا أن معاني "ما" و"إلا" ولطائفها ولم تَنَلا الحظ الأوفر عند الجرجاني بخلاف لفظة "إنما" التي أقر على أنَّ معانيها عجيبة، والعجيب فيها أنها لا تكاد تنتهي.
- اتضح أن الغاية من اهتمام الجرجاني "بإنما" كثيرا، هو التأكيد على المزية في إعجاز القرآن الكريم، تظهر في نظمه، والقصر دليل من دلائل النظم القرآني، وإعجازه المبهر.

التوصيات:

إنّ البحث عن المعنى القرآني وسرّ إعجازه، يقتضي الوعي التام بمقومات اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، والوعي بها، يتطلب مدارستها وتمحيصها، حتى يتم إدراك دقائق مسائلها، الأمر الذي يجعلنا نقدم توصيات هامة، أهمها، أن الجرجاني خلص لعدم انتهائه من تحديد جميع دلالات إنما، مما يقتضي البحث عن جل معانيها، من خلال تتبع معانيها في سياقات القرآنية، والتوصية الثانية، هو أن هناك تعالقا بين المباحث البلاغية والأصولية، ومن بينها وجود علاقة وطيدة بين دلالة القصر، وبعض المباحث الأصولية في مباحث الدلالة، وهذا بحث يحتاج دراسة مستقلة، وفي الأخير نوصي، بإنجاز بحث عن الموجهات الدلالية للفظة "إنما" في القرآن الكريم.

قائمة المصادر والمراجع:

- صباح عبيد درانة، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، ط1، مطبعة الأمانة، 1406هـ-1986م.
- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، ج(4).
- بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1، دار احياء الكتب العربية، 1376هـ-1957م، ج(4).
- د: عبد العزيز بن صالح، التصوير البياني في حديث القرآن من القرآن: دراسة بلاغية تحليلية، ط1، 1428هـ-2007م.
- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية-المكتبة العلمية.
- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ، دلائل الإعجاز)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط3 1413هـ - 1992م.
- أحمد شوقي، ديوان الشوقيات، ط1، دار العودة- بيروت، 1988م
- ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق عائشة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1373هـ-1954م.
- الدكتور فضل حسن عباس، سلسلة بلاغتنا البلاغة: فنونها وأفنانها علم المعاني، دار الفرقان للنشر والتوزيع.
- شرح ديوان المتنبي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ)، جـ(1).
- ابن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسين بسبح، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان، 1418هـ-1997م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط(3) مكتبة الغانجي- القاهرة، 1988م-1408هـ.
- أبو القاسم محمود الزمخشري جار الله (- 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط(3)، دار الكتاب العربي بيروت، 1407هـ، ج1.

- ابن محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالي الفاروق وآخرون، ط(2)، دار الخير، 1468هـ-2007م.
- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(تـ911هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، 1408هـ1980م.
- ابن فارس بن زكريا(تـ395هـ)، معجم مقاييس اللغة تحقيق: عبد السلام هارون، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر أحمد الزمخشري(تـ538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م،
- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (تـ370هـ) معجم تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (تـ 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
- بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م
- دكتور صباح عبيد درانة، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، مطبعة الأمانة، ط1، 1406هـ-1986م.